المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

28 يناير 2025

أسبوع التفاؤل والترقب: بين انفراج الأوضاع في غزة وعودة ترامب إلى البيت الأبيض

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. أحمد بيومي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
أسماء رفعت
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

12 معلومة مصورة

13 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

13 حسابات جديدة: انعكاسات فوز ترامب على العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية

18 البورصة المصرية: أبرز التحديات والفرص المستقبلية

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، شهدت الاقتصاد المصري خلال الاسبوع تطورات متنوعة، حيث توقعت مؤسسة كابيتال إيكونوميكس نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر بأكثر من الضعف مقارنة بالعام السابق، ليقفز بمقدار 2.6%عن العام المالي السابق إلى 5.0% في العام المالي الحالي 2024/2025. وتوجهت استثمارات الأجانب في مصر إلى السندات وسوق الأسهم، بدلاً من أذون الخزانة، وسط توقعات ببدء البنك المركزي خفض الفائدة تدريجياً من أعلى مستوياتها التاريخية هذا العام بدعم التراجع الملحوظ لمعدلات التضخم. وارتفعت السندات السيادية المقومة بالدولار في مصر، منتصف الأسبوع الماضي مسجلة واحدة من أكبر المكاسب في الأسواق الناشئة. وأكدت مصر على التزامها بعدم تجاوز إصدارات الدين الدولية 4 مليارات دولار خلال السنة المالية 2024-2025. وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي على مبادرة بقيمة 30 مليار جنيه لدعم ومساندة الشركات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، وطلبت 3 شركات قيدها في البورصة المصرية.

كما شهد الأسبوع الماضي تطورات اقتصادية على الساحة الاقليمية والعالمية، فبعد 15 شهر من الدمار ومع بدء تطبيق المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة، تتأهب شركات في مصر للمشاركة في إعادة إعمار القطاع، الذي قد تصل كلفته إلى 80 مليار لإعادة الإعمار، وسط اقتصاد مدمر ومئات الآلاف من الوحدات السكنية التي تحتاج للبناء. وعالميا، فقد خيمت حالة من عدم اليقين على المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية، وسط ترقب العالم لتداعيات تولي الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، والذي دعا للمرة الثانية الولايات المتحدة إلى الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ. وقال إنه يخطط لإصدار أمر تنفيذي من شأنه أن يمنح الشركة الأم لـ TikTok التي تتخذ من الصين مقراً لها مزيداً من الوقت للعثور على مشترٍ معتمد.

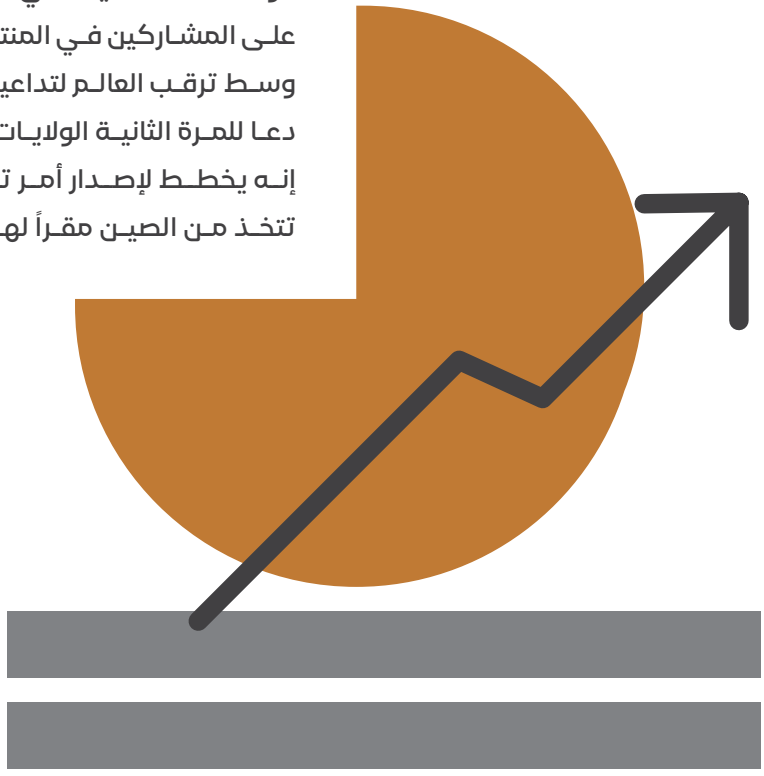

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

• اقتصاد كلي

كابيتال إيكونوميكس تتوقع نمو اقتصاد مصر 5% في العام المالي الحالي

تتوقع مؤسسة كابيتال إيكونوميكس نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر بأكثر من الضعف مقارنة بالعام السابق، ليقفز بمقدار 2.6 نقطة مئوية عن العام المالي السابق إلى 5.0% في العام المالي الحالي 2024/2025، مع توقع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد —وإن كان بزيادة أقل بكثير — إلى 5.3% للعام المالي 2025/2026. توقعات كابيتال إيكونوميكس تتجاوز نظيراتها من المؤسسات والمحللين الآخرين بفارق ملحوظ، إذ خفضا صندوق النقد والبنك الدوليان توقعاتهما لنمو اقتصاد مصر للعام المالي الحالي، فخفض البنك الدولي توقعاته الأخيرة بمقدار 0.7 نقطة مئوية إلى 3.5%، فيما خفض صندوق النقد توقعاته للنمو بمقدار 0.5 نقطة مئوية إلى 3.6%.

عجز الحساب الجاري يتضاعف في الربع الأول من 2024/2025

اتسع عجز الحساب الجاري في مصر بأكثر من الضعف في الربع الأول من العام المالي الحالي 2024/2025، ليصل إلى 5.9 مليار دولار مقارنة مع 2.8 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي، مدفوعا بارتفاع حاد في عجز الميزان التجاري وانخفاض كبير في إيرادات قناة السويس، وفق بيان

صادر عن البنك المركزي. سجل ميزان المدفوعات عجزا كليا قدره 991.2 مليون دولار خلال فترة الثلاثة أشهر، مقابل فائض قدره 228.8 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام المالي السابق.

• سياسة نقدية ومالية

توقعات خفض الفائدة في مصر تدفع الأجانب للعودة إلى الأسهم والسندات

تتوجه استثمارات الأجانب في مصر إلى السندات وسوق الأسهم، بدلاً من أذون الخزانة، وسط توقعات ببدء البنك المركزي خفض الفائدة تدريجياً من أعلى مستوياتها التاريخية هذا العام بدعم التراجع الملحوظ لمعدلات التضخم بدءاً من الربع الأول 2025. ومن المنتظر أن تعقد لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي اجتماعها الأول لهذا العام، في 20 فبراير، يبلغ عائد الإيداع 27.25%، وسعر الإقراض 28.25% لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي المصري 27.75%. وساهمت عودة دخول الأجانب مجدداً لشراء سندات وأذون الخزانة منذ بداية العام الجاري في تقليل الضغط بين البنوك على طلب الدولار لسداد ثمن تخارج الأجانب، وهو ما تسبب في تراجع سعر صرف الدولار أخيراً.

قفزة في سندات مصر الدولارية مع بدء رئاسة ترمب وهدنة غزة

ارتفعت السندات السيادية المقومة بالدولار في مصر، منتصف الأسبوع الماضي مسجلة واحدة من أكبر المكاسب في الأسواق الناشئة، وسط تفاؤل بأن البلاد ستستفيد من عودة دونالد ترمب لرئاسة الولايات المتحدة، واتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. صعدت السندات المستحقة في فبراير 2048 لليوم السادس على التوالي، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ 12 ديسمبر. كما ظهرت تسع سندات مصرية أخرى ضمن أفضل 20 أداءً في مؤشر بلومبرغ للعائد الإجمالي للسندات السيادية بالأسواق الناشئة.

مصر تلتزم بعدم تجاوز إصدارات الدين الدولية 4 مليارات دولار هذا العام

أكدت مصر على التزامها بعدم تجاوز إصدارات الدين الدولية 4 مليارات دولار خلال السنة المالية 2024-2025، وفقاً لما قاله وزير المالية أحمد كجوك. وأشار إلى أن خطة الإصدارات الدولية «في مسارها السليم»، متوقعاً أن يشهد النصف الثاني من السنة المالية مجموعة من الإصدارات المتنوعة، ما يشكل «عودة لمصر إلى الأسواق العالمية مرة أخرى». كان آخر إصدار سندات دولية دولارية من قِبل مصر عام 2021، والذي باعت فيه الحكومة سندات مقوّمة بالدولار بقيمة 6.75 مليار دولار من خلال إصدارين أحدهما في فبراير والآخر في سبتمبر.

• تمويل واستثمار

3 شركات جديدة تطلب قيدها في بورصة مصر

طلبت 3 شركات قيدها في البورصة المصرية مؤخراً، إحداها شركة «بنيان» للتنمية والتجارة والتي هي في مراحل القيد النهائية، إضافة إلى شركتين من فئة الشركات المتوسطة والصغيرة، يأتي إدراج الشركة العقارية الجديدة، لتنضم إلى طرح آخر محتمل كشف عنه رئيس مجلس إدارة شركة «الأهلي صبور للتطوير العقاري»، مشيراً إلى طرح ما يتراوح بين 20% إلى 25% من أسهمها في البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة، على أن يتم اختيار مستشار الطرح مطلع 2025. ويامل السوق في استمرار نشاط القيد خلال هذا العام، خاصة من برنامج الطروحات الحكومية ومن الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة، بما يساهم في تعزيز سيولة السوق وجذب المستثمرين، وخاصة الأجانب.

«شل» تبدأ حفر 3 آبار غاز جديدة غرب الدلتا في مصر خلال أيام

تبدأ شركة «شل» مصر وشركاؤها نهاية الشهر الجاري حفر ثلاث آبار للغاز ضمن مشروع تنمية المرحلة الحادية عشرة من امتياز غرب الدلتا العميق بالبحر المتوسط في مصر. وأضاف المسؤول أن الآبار الثلاث ستضيف نحو 150 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز بنهاية العام

الجاري، وتبلغ استثماراتها المبدئية نحو 230 مليون دولار. بدء الحفر يأتي بعدما توصلت «شل» و»الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية» (إيجاس) إلى اتفاق تجاري لسعر الغاز المنتج من الآبار الجديدة.

الحكومة تقر مبادرة دعم القطاع الصناعي بـ 30 مليار جنيه وتمنح الرخصة الذهبية لمشروعين جديدين

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي على مبادرة بقيمة 30 مليار جنيه لدعم ومساندة الشركات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية. تهدف المبادرة إلى مساعدة شركات القطاع الخاص في الحصول على تسهيلات تمويلية لشراء الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج. كانت وزارتا الصناعة والمالية قد أطلقتا المرحلة الأولى من المبادرة أواخر الشهر الماضي. وتمنح المبادرة الشركات المستفيدة سعر عائد مدعوم من خزانة الدولة بنسبة 15% على مدى خمس سنوات بداية من تاريخ انطلاق المبادرة، بحد أقصى 75 مليون جنيه للعميل الواحد وبإجمالي 100 مليون جنيه للعميل والأطراف المرتبطة، بالإضافة إلى حوافز إضافية.

• العلاقات الدولية

فرنسا تستكشف الفرص الاستثمارية بالسوق المصرية مايو المقبل

أعلن وزير التجارة الخارجية الفرنسي، لوران سان مارتن، عن تنظيم بعثة تجارية فرنسية إلى مصر في مايو 2025، تحت إشراف مستشاري التجارة الخارجية الفرنسيين (CCE)، بهدف استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة بالسوق المصرية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وأكد سان مارتن حرص بلاده على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك، مشيرًا إلى أن مصر تُعد شريكًا استراتيجيًا مهمًا لفرنسا في المنطقة.

إقليميًا

مليارات الدولارات يحتاجها إعمار غزة

يحتاج قطاع غزة ما يصل إلى 80 مليار دولار لإعادة الإعمار، وسط اقتصاد مدمر ومئات الآلاف من الوحدات السكنية التي تحتاج للبناء.

شركات مصرية تتأهب لإعادة إعمار غزة

بعد 15 شهر من الدمار ومع بدء تطبيق المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة، تتأهب شركات في مصر للمشاركة في إعادة إعمار القطاع، الذي قد تصل كلفته إلى عشرات المليارات من الدولارات. وقال محمد البهي، رئيس لجنة التعاون العربي باتحاد الصناعات المصرية، إن الشركات المصرية مستعدة للمشاركة بشكل فعال في إعادة إعمار قطاع غزة، فور استقرار الأوضاع. كان اقتصاد مصر، صاحبة الحدود العربية الوحيدة مع غزة، الأكثر تأثراً بخلاف جهات الصراع المباشرة، إسرائيل والأراضي الفلسطينية ولبنان.

صادرات النفط الخام السعودية في نوفمبر تقفز إلى أعلى مستوى في 8 أشهر

ارتفعت صادرات النفط الخام السعودية في نوفمبر إلى أعلى مستوى لها في ثمانية أشهر، وفقًا لبيانات مبادرة البيانات المشتركة للمنظمات (JODI) . وارتفعت صادرات الخام من أكبر مصدر في العالم في نوفمبر بنسبة 4.7% إلى 6.206 مليون برميل يوميًا، مقارنة بـ 5.925 مليون برميل يوميًا في أكتوبر. انخفض الإنتاج السعودي قليلاً إلى 8.925 مليون برميل يوميًا من 8.972 مليون برميل يوميًا في أكتوبر.

الأزمات الإقليمية تهدد أرزاق 50 ألف عامل في السياحة الأردنية

تركت الأحداث الإقليمية أثراً عميقاً في القطاع السياحي في الأردن طوال العامين الماضيين، بشكل بات معه نحو 50 ألف عامل في هذا القطاع مهددين في رزقهم، وسط تسريح الآلاف

منهم وإغلاق عشرات الفنادق وتراجع النشاط السياحي بنحو 15 في المئة، وتجاوز الخسائر سقف الـ 700 مليون دولار العام الماضي. وفي ظل هذا الواقع الصعب، صدرت مطالبات للحكومة الأردنية باتخاذ إجراءات حماية ودعم للمنشآت السياحية، خشية تسريح مزيد من العاملين في هذا القطاع الذي يُعد أحد أعمدة الاقتصاد الأردني، إذ يرفد خزينة الدولة بما يتراوح بين ثلاثة إلى ستة مليارات دولار سنوياً ويسهم بنحو 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

البطالة تتباطأ في إسرائيل وسط تبعات لاستدعاء جنود الاحتياط

تراجع معدل البطالة في إسرائيل إلى 2.6 في المئة في ديسمبر 2024 من 2.7 في المئة في الشهر السابق عليه، مما يشير إلى استمرار تأثير الحرب في سوق العمل الإسرائيلية، وغاب أكثر من 22 في المئة من القوة العاملة موقتاً عن سوق العمل في ديسمبر 2024، بسبب استدعائهم للخدمة العسكرية الاحتياط، بانخفاض من 28 في المئة في نوفمبر 2024. وانخفضت نسبة الرجال المتغيبين موقتاً عن العمل بسبب الخدمة العسكرية إلى 38.5 في المئة في ديسمبر 2024 من 48.6 في المئة في نوفمبر 2024.

عالميًا

مخاوف الرسوم وتفاؤل النمو.. كيف يستقبل "منتدى دافوس" عودة ترامب؟

تخيم حالة من عدم اليقين على المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية، وسط ترقب العالم لتداعيات تولي الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب قال كريستيان كلاين الرئيس التنفيذي لشركة البرمجيات الألمانية SAP: "أتوقع أن تهيمن حالة عدم اليقين الجيوسياسي على المنتدى الاقتصادي العالمي"، مضيفا أن التعامل مع التحديات والفرص التي سيشهدها عام 2025، يشير إلى أن "التكيف مع السياسات التنظيمية الجديدة سيكون أيضاً من أهم الأولويات". قال جيم روان الرئيس التنفيذي لشركة فولفو للسيارات التي تملك شركة جيلي الصينية لصناعة السيارات حصة الأغلبية فيها إن العالم أصبح "أكثر اضطرابا وتعقيدا"،لافتا إلى وجود

عدد من الاضطرابات الناجمة عن التوترات التجارية، وإلى جانب تقليل الانبعاثات الكربونية و تعزيز الذكاء الاصطناعي. قال هيو فان ستينيس، نائب رئيس شركة الاستشارات الإدارية أوليفر وايمان، إن المشاركين في دافوس "نادراً ما كانوا منقسمين إلى هذا الحد بشأن آفاقهم الاستثمارية".

رويترز: ستغطي بلومبرج الرسوم الأمريكية لعمل الأمم المتحدة للمناخ

قالت مؤسسة مايكل بلومبرج رئيس بلدية نيويورك السابق وممولون أمريكيون آخرون إنهم سيتحملون الالتزامات المالية الأمريكية تجاه إطار عمل الأمم المتحدة للمناخ بعد أن دعا الرئيس دونالد ترامب للمرة الثانية الولايات المتحدة إلى الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ. ووفق لرويترز، أعلن بلومبرج، الملياردير الإعلامي الذي يعمل أيضًا مبعوثًا خاصًا للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، أن مؤسسة بلومبرج الخيرية ستغطي مرة أخرى المبلغ المالي الذي تدين به الولايات المتحدة كل عام لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتضمن وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها بشأن الإبلاغ عن الانبعاثات للهيئة على الرغم من الانسحاب من دبلوماسية المناخ العالمية في عهد ترامب.

تيك توك يعود تدريجيا للعمل في الولايات المتحدة بعد تعهد ترامب بإصدار أمر تنفيذي بشأن تشغيل التطبيق

قال الرئيس المنتخب دونالد ترامب إنه يخطط لإصدار أمر تنفيذي من شأنه أن يمنح الشركة الأم لـ TikTok التي تتخذ من الصين مقراً لها مزيداً من الوقت للعثور على مشترٍ معتمد. أعلنت منصةTikTokللتواصل الاجتماعي أنها بدأت في استعادة إمكانية الوصول إلى مستخدميها البالغ عددهم 170 مليون مستخدم في الولايات المتحدة بعد أن تعهد الرئيس المنتخب دونالد ترامب بإصدار أمر تنفيذي من شأنه أن يمنح الشركة الأم التي تتخذ من الصين مقراً لها مزيداً من الوقت للعثور على مشترٍ معتمد.

.. معلومة مصورة

توقعات نمو الاقتصاد العالمي: نمو عالمي متفاوت وغير مؤكد

اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)	2023	2024	2025
الناتج العالمي	3.3	3.2	3.2
الاقتصادات المتقدمة	1.7	1.8	1.8
الولايات المتحدة	2.9	2.8	2.2
منطقة اليورو	0.4	0.8	1.2
الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.4	4.2	4.2
اسيا الصاعدة والنامية	5.7	5.3	5
أوروبا الصاعدة والنامية	3.3	3.2	2.2
الشرق الأوسط واسيا الوسطى	2.1	2.4	3.9
افريقيا جنوب الصحراء	3.6	3.6	4.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025.

مقالات تحليلية

حسابات جديدة:

انعكاسات فوز ترامب على العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمتد العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا إلى سبعينيات القرن الماضي، حيث تُعد الولايات المتحدة أكبر شريك اقتصادي لمصر، في حين تحتل مصر المرتبة 52 ضمن أهم شركاء أمريكا التجاريين. على مدار الثلاث سنوات الأخيرة، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 9.1 مليارات دولار في عام 2021. وكانت صادرات مصر إلى أمريكا تبلغ 3.4 مليارات دولار عام 2020، شملت السلع الغذائية، الملابس الجاهزة، المنسوجات، الحديد والصلب، والمنتجات البترولية، مما ساهم في تحقيق إجمالي تبادل تجاري بلغ 65.8 مليار دولار بنهاية 2020.

شهدت السنوات الأخيرة تذبذبًا في حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث انخفضت قيمة الصادرات المصرية إلى العالم بنسبة 19.3%، من 5.2 مليارات دولار عام 2022 إلى 4.2 مليارات دولار عام 2023. كما انخفضت الواردات المصرية من الولايات المتحدة بنسبة 22.7%، من 6.9 مليارات دولار عام 2022 إلى 5.4 مليارات دولار في 2023. على الرغم من ذلك، تظل مصر الوجهة الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في إفريقيا، حيث بلغت الاستثمارات الأمريكية 13.7 مليارات دولار في عام 2023، وتضم مصر أكثر من 1000 شركة تابعة للولايات المتحدة.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة تحسنًا ملحوظًا خلال رئاسة ترامب الأولى، حيث ارتفع مستوى التعاون التجاري والاستثماري في مجالات حيوية. في عام 2017، زاد حجم التبادل التجاري ليصل إلى 5.6 مليارات دولار، مما جعل مصر تحتل المرتبة السادسة في الشرق الأوسط والأولى في إفريقيا. في 2018، سجلت الصادرات غير البترولية زيادة بنسبة 18%، مما جعل واشنطن أحد أبرز الشركاء التجاريين لمصر.

وفقًا لتقارير المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، احتلت الولايات المتحدة المرتبة الثالثة كأكبر مصدر للاستثمار في مصر خلال الفترة 2018/2017. كانت مصر أيضًا أكبر متلقٍ للاستثمار الأمريكي في إفريقيا، وثاني أكبر متلقٍ في الشرق الأوسط، حيث شكلت الاستثمارات الأمريكية 17.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. زادت قيمة الاستثمارات الأمريكية في مصر لتصل إلى 22.8 مليارات دولار في ديسمبر 2019، مقارنة بـ1.83 مليار دولار للعام المالي 2017/2016، مع التركيز على الطاقة، التكنولوجيا، والبنية التحتية.

إضافة إلى ذلك، لعبت المساعدات التنموية دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد المصري، مع استمرار التعاون في القطاعات الزراعية والصناعية. بينما أُجريت محادثات حول إبرام اتفاقية تجارة حرة، لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال فترة ترامب. تبقى اتفاقية الكويز (QIZ) آلية رئيسية لتعزيز التجارة بين البلدين، مما يسهم في توطيد العلاقات الاقتصادية وتعزيز التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة.

توقعات

يُعتبر التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة محورًا حيويًا سيحظى باهتمام متزايد خلال ولاية ترامب الثانية. في السنوات الأخيرة، شهدت مصر تحسنًا كبيرًا في بيئة الأعمال بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها. ترامب، الذي لطالما أبدى اهتمامًا بتعزيز الاقتصاد الأمريكي، قد يسعى إلى تكثيف التعاون التجاري مع مصر، مما قد يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية في السوق المصرية.

مـن المتوقـع أن يشـهد المسـتقبل القريـب توسـعًا فـي المشـاريع المشـتركة بيـن البلديـن، سـواء فـي قطاعـات الطاقـة المتجـددة، أو البنيـة التحتيـة، أو حتـى الزراعـة والصناعـة. تمتلـك مصـر العديـد مـن الفـرص لتكـون بوابـة لشـركات أمريكيـة للاسـتثمار فـي أسـواق أفريقيـا والشـرق الأوسـط، وهـو مـا يتوافـق مـع توجهـات ترامـب لدعـم الاقتصـاد الأمريكـي عالميًـا.

علـى الصعيـد الاقتصـادي، سـيولي ترامـب اهتمامًـا خاصًـا للعلاقـات الاقتصاديـة مـع القاهـرة، حيـث تُعَـد هـذه العلاقـات جـزءًا محوريًـا مـن اسـتراتيجيته، خاصـةً فـي ظـل سـعيه لتعزيـز الاقتصـاد الأمريكـي. يهـدف ترامـب إلـى توسـيع قاعـدة التصنيـع المحلـي والتحكـم فـي معـدلات التضخـم لتلبيـة تطلعـات الناخبيـن، وفـي المقابـل، تركـز القيـادة السياسـية المصريـة علـى تطويـر الاقتصـاد الوطنـي.

مـن المتوقـع أن تسـهم إدارة ترامـب فـي خلـق بيئـة أعمـال أكثـر جذبًـا، ممـا يسـهل تدفـق الاسـتثمارات الأمريكيـة إلـى مصـر ويعـزز الروابـط التجاريـة بيـن الدولتيـن، خاصـة فـي قطاعـات حيويـة مثـل الطاقـة والبنيـة التحتيـة. هـذه التحـركات تعتبـر مفيـدة لمصـر، السـاعية لجذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة.

يمكـن ملاحظـة ذلـك مـن خلال عـدد مـن المبـادرات، مثـل اتفاقيـة المناطـق الصناعيـة المؤهلـة (QIZ) بيـن مصـر والولايات المتحـدة، حيث يمكـن تحسـين هـذه الاتفاقيـة للسـماح للمنتجـات المصريـة بالدخـول إلـى السـوق الأمريكيـة دون رسـوم جمركيـة. مـن المحتمـل أن تعمـل إدارة ترامـب علـى دعـم هـذه الاتفاقيـة، وتشـجيع الشـركات الأمريكيـة علـى الاسـتثمار فـي مصـر والاسـتفادة مـن هـذه الامتيـازات التجاريـة.

أمـا بشـأن سياسـات الطاقـة وأسـعار النفـط، فمـن المتوقـع أن تعطـي إدارة ترامـب أولويـة لتعزيـز إنتـاج النفـط المحلـي. سـيتم ذلـك عـن طريـق إلغـاء القيـود التنظيميـة وتقديـم حوافـز لقطـاع النفـط الصخـري، ممـا سـيؤدي إلـى زيـادة كبيـرة فـي إنتـاج النفـط الخـام الأمريكـي. هـذا الفائـض فـي العـرض مـن شـأنه أن يسـاهم فـي انخفـاض أسـعار النفـط العالميـة، وهـو مـا سـيعود بالنفـع علـى مصـر مـن خلال تخفيـض تكاليـف الطاقـة واسـتقرار ميزانيتهـا، خاصـةً إذا اسـتمر الاسـتقرار الأمنـي فـي المنطقـة وتجنـب التصعيـد الإيرانـي أو أي تدخـل مـن دول منتجـة أخـرى بفعـل العقوبـات التـي قـد يفرضهـا ترامـب أو مـن خلال اسـتراتيجياته العسـكرية، حيـث يمكـن لهـذه العوامـل أن تُحـدث تقلبـات فـي السـوق.

بالإضافـة إلـى ذلـك، يُحتمل أن تعـزز الزيـادة المحتملة في الاسـتثمارات الأمريكيـة المباشـرة مـن جاذبيـة مصـر للاسـتثمارات الأجنبيـة الأخـرى فـي مجـال الطاقـة والبتروكيماويـات والبنيـة الأساسـية والسـياحة والزراعـة والصناعـة. سـيؤدي تحسـن العلاقـات مـع أمريـكا إلـى خلـق بيئـة عمـل ملائمـة تشـجع دخـول دول أخـرى والقطـاع الخـاص العالمـي إلـى السـوق المصريـة، ممـا سيشـكل حلقـة إيجابيـة تؤثـر علـى الاقتصـاد المصـري بطـرق متعـددة.

فـي الختـام، تُعـد العلاقـات المصريـة الأمريكيـة نموذجًـا للعلاقـة بيـن الأصدقـاء والحلفـاء، حيـث تقـوم علـى شـراكة قويـة تهـدف إلـى تحقيـق الأهـداف المشـتركة. تتمثـل هـذه الأهـداف فـي دعـم الاسـتقرار والرخـاء والازدهـار فـي المنطقـة مـن خلال مجموعـة مـن الأدوات، أبرزهـا التحـرك الاسـتباقي لمحاصـرة الأزمـات، ونشـر ثقافـة الـسلام والتعايـش والمسـاواة وقبـول الآخـر، علـى مـدار مئـة عـام مـن العلاقـات المصريـة الأمريكيـة، يظهـر العـزم والإرادة السياسـية

لـدى البلديــن لتعظيــم المصالــح المتبادلــة سياســيًا واقتصاديًــا وثقافيًا. وقـد أثمـرت هـذه العلاقـات عـن اكتشـافات مبكـرة للفـرص والإمكانـات الهائلـة، ممـا سـاهم فـي تحقيـق تطلعـات البلديـن بشـكل كامـل، وعـاد بالنفـع علـى الشـعبين المصـري والأمريكـي.

البورصة المصرية: أبرز التحديات والفرص المستقبلية

سالي عاشور

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد البورصة المصرية، كغيرها من أسواق المال العالمية، تحولات عميقة ومستمرة، مدفوعة بتطور التكنولوجيا وتغير المشهد الاقتصادي العالمي. في الوقت الذي تسعى فيه مصر إلى تعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي، تواجه البورصة المصرية تحديات متعددة، أبرزها اتجاه بعض الشركات الكبرى للخروج من السوق، وتأثير التقلبات الاقتصادية العالمية، فضلاً عن المنافسة الشديدة من الأسواق الناشئة الأخرى. ويأتي قرار شركة حديد عز بشطب أسهمها من البورصة كأحد أبرز الأمثلة على هذا الاتجاه المتزايد لخروج الشركات. هذا القرار أثار تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وتأثيرها على أداء البورصة، وجاذبيتها للاستثمار.

في ظل هذه التحديات، تتجه الأنظار نحو دور التكنولوجيا، وخاصة الذكاء الاصطناعي، في تشكيل مستقبل البورصة المصرية. فمع تزايد اعتماد المستثمرين على التحليلات القائمة على البيانات والنماذج التنبؤية، أصبح الذكاء الاصطناعي قوة دافعة وراء اتخاذ القرارات الاستثمارية. ومع ذلك، فإن انتشار الذكاء الاصطناعي يطرح تحديات جديدة تتعلق بالخصوصية والأمن السيبراني، وتوزيع الثروة.

إن فهم هذه التحديات والفرص هو أمر بالغ الأهمية لوضع استراتيجيات مستقبلية قادرة على تعزيز أداء البورصة المصرية، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي. في هذا المقال، سنقوم بتحليل أعمق للأسباب التي تدفع الشركات إلى الخروج من البورصة، وتقييم تأثير هذا الاتجاه على أداء السوق، ودور التكنولوجيا في تشكيل مستقبل البورصة المصرية. كما سنستعرض الجهود التي تبذلها الجهات المعنية لتعزيز نشاط التداول وجذب الاستثمارات.

تطور الشركات المتداولة في البورصة المصرية:

تُظهر البيانات تطورًا إيجابيًا في عدد الشركات المقيدة والمتداولة في البورصة المصرية من عام 2020 إلى عام 2024. وتشير البيانات إلى زيادة مطردة في عدد الشركات المقيدة في البورصة المصرية من 215 شركة في عام 2020 إلى 227 شركة في عام 2024. هذا الارتفاع يُعد مؤشرًا إيجابيًا على تحسن بيئة الأعمال في مصر وزيادة ثقة الشركات في البورصة كوسيلة للتمويل. هذه الزيادة تعكس جهودًا حثيثة من الجهات المعنية لجذب المزيد من الشركات للإدراج في البورصة، سواء عبر تسهيل الإجراءات أو تقديم حوافز ضريبية وتنظيمية.

على الرغم من زيادة عدد الشركات المقيدة، فإن عدد الشركات المتداولة تشهد تقلبات طفيفة، حيث ارتفع من 214 شركة في عام 2020 إلى 220 شركة في عام 2024. هذا يشير إلى أن معظم الشركات المقيدة يتم تداولها بشكل نشط، مما يعكس تحسنًا في سيولة السوق. فقد كانت النسبة مرتفعة في عام 2020 (99.53%)، مما يشير إلى أن معظم الشركات المقيدة كانت متداولة بشكل نشط. ومع ذلك، انخفضت هذه النسبة إلى 96.92% في عام 2024، وهو ما قد يعكس زيادة في عدد الشركات المقيدة التي لا تحظى بنشاط تداول كبير. هذا الانخفاض الطفيف في النسبة يستدعي الانتباه، حيث قد يكون مؤشرًا على وجود بعض الشركات التي لا تجذب اهتمام المستثمرين بشكل كافٍ.

ويُظهر متوسط عدد الشركات المتداولة شهريًا اتجاهًا تصاعديًا واضحًا من 203 شركة في عام 2020 إلى 213 شركة في عام 2024. هذا الارتفاع يُعد مؤشرًا قويًا على تحسن نشاط التداول في البورصة المصرية. وزيادة المتوسط الشهري للشركات المتداولة تعكس تحسنًا في جاذبية السوق للمستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، وزيادة في ثقة المستثمرين في البورصة كوسيلة للاستثمار.

قرار حديد عز: انعكاسات الشطب الاختياري:

قرّر رجل الأعمال أحمد عز، شطب أسهم شركته حديد عز، من البورصة المصرية، وشراء أسهم المساهمين المعترضين بأعلى قيمة. وتعد شركة حديد عز من أكبر 20 شركة مقيدة بالبورصة، برأس مال سوقي قوامه أكثر من 58 مليار جنيه (1.1 مليار دولار). وتستحوذ الشركة على ثاني أعلى وزن نسبي بقطاع الموارد الأساسية بلغ 22.87%.

وقد عرض عز قيمًا للتسوية مع المساهمين المعترضين، وهي إما أعلى سعر إقفال خلال الشهر الماضي المقدر بـ 118.98 جنيه، أو متوسط أسعار الإقفال خلال الأشهر الثلاثة السابقة، 108.19 جنيه، أو القيمة العادلة للسهم محددة من قبل مستشار مالي مستقل، ووضعت حد أقصى لسعر السهم للشطب 120 جنيهًا للسهم.

يأتي هذا في وقت تواجه شركة حديد عز مشاكل عدة خلال الفترة الماضية، آخرها عُطل بفرن الصهر الثاني بمصنع الشركة بالعين السخنة - شرق العاصمة القاهرة - بسبب عطل جسيم

فـي محـول الكهربـاء، يسـتغرق إصلاحـه 9 أشـهر، وقبلهـا تحقيـق المفوضيـة الأوروبيـة فـي إغـراق شـركة حديـد عـز، الاتحـاد الأوروبـي بالصلـب المسـطح المدرفـل، فـضلًا عـن ارتفـاع واردات الـبلاد مـن الصلـب المسـطح دون قيـود اسـتيرادية، وزيـادة واردات شـركات الدرفلـة المنافسـة مـن البيليـت، ممـا ينعكـس علـى زيـادة إنتاجهـا مـن حديـد التسـليح، ويؤثـر علـى المنافسـة مـع «حديـد عـز».

وفـور الإعلان عـن قـرار الشـطب الاختيـاري، تراجـع سـعر سـهم شـركة حديـد عـز خلال جلسـتي الأحـد والإثنيـن بنسـبة 4.51% ليغلـق عنـد مسـتوى 107 جنيهـات، وخسـرت الشـركة أكثـر مـن 2.7 مليـار جنيـه ليصـل إلـى 58 مليـار جنيـه (1.1 مليـار دولار).

وقـد شـكل قـرار شـركة حديـد عـز بالانسـحاب مـن البورصـة المصريـة حدثًـا بالـغ الأهميـة، نظـراً لحجـم الشـركة ووزنهـا النسـبي ضمـن مؤشـر إيجـي إكـس 30. يمثـل انسـحاب الشـركة خسـارة كبيـرة للمؤشـر، وتـؤدي إلـى عـدة تأثيـرات مباشـرة وغيـر مباشـرة:

- تراجـع قيمـة المؤشـر: بالنظـر إلـى أن حديـد عـز تمثـل نحـو 4.59% مـن مؤشـر إيجـي إكـس 30، فـإن خروجهـا سـيؤدي إلـى انخفـاض مباشـر فـي قيمـة المؤشـر، ممـا يعكـس تراجـع القيمـة السـوقية الإجماليـة للشـركات المدرجـة.
- فقـدان السـيولة: تسـاهم حديـد عـز بشـكل كبيـر فـي حجـم التـداول اليومـي فـي البورصـة، وبالتالـي فـإن خروجهـا سـيؤدي إلـى انخفـاض السـيولة، ممـا قـد يجعـل مـن الصعـب علـى المسـتثمرين تنفيـذ صفقـات الشـراء والبيـع بأسـعار عادلـة.

- تغيير تركيبة المؤشر: يؤدي خروج شركة كبيرة مثل حديد عز إلى تغيير تركيبة مؤشر إيجي إكس 30، مما قد يؤثر على أدائه المستقبلي.
- تأثير نفسي على المستثمرين: قد يؤدي قرار الشطب إلى خلق جو من عدم اليقين لدى المستثمرين، مما يدفعهم إلى سحب استثماراتهم.

تأثيرات أخرى محتملة؛ تتمثل في:

- تأثير على القطاع الصناعي: يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري، وخروج شركة حديد عز، كواحدة من أكبر الشركات في هذا القطاع، قد يؤثر سلبًا على أداء القطاع ككل، مما ينعكس بدوره على أداء المؤشر.
- تأثير على جاذبية السوق: قد يرسل قرار الشطب إشارات سلبية للمستثمرين الأجانب، مما يقلل من جاذبية السوق المصرية.
- فرص جديدة للشركات الأخرى: قد يفتح خروج حديد عز الباب أمام شركات أخرى للنمو وتوسيع حصتها في السوق.

الذكاء الاصطناعي: ثورة جديدة في عالم الأسواق المالية:

يُعد الذكاء الاصطناعي ثورة تكنولوجية غير مسبوقة في عالم الأسواق المالية، حيث يُحدث تحولات جذرية في كيفية تحليل البيانات، وإدارة الاستثمارات، وتنفيذ التداولات. يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات

بسرعة ودقة متناهية، مما يتيح للمستثمرين اكتشاف الأنماط والاتجاهات الخفية في الأسواق. من خلال تحليل البيانات التاريخية والبيانات البديلة مثل مشاعر المستهلكين وبيانات وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن للخوارزميات المتقدمة تقديم رؤى قيمة حول أداء الشركات والأسواق. بالإضافة إلى ذلك، أدى انتشار التداول الآلي إلى زيادة سرعة التداول وتقليل التكاليف، حيث يمكن للخوارزميات تنفيذ الصفقات بناءً على معايير محددة مسبقًا مثل السعر والحجم والوقت، مما يجعلها أكثر كفاءة من المتداولين البشر. كما يساعد الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر بشكل أفضل من خلال تقييم المخاطر المحتملة وتنويع الاستثمارات، حيث يمكن للخوارزميات تحديد الأصول المعرضة للتقلبات الشديدة وتقديم توصيات للاستثمار في الأصول الأقل خطورة. علاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تخصيص الاستثمارات بناءً على أهداف وأولويات كل مستثمر، مما يتيح بناء محافظ استثمارية مخصصة تتناسب مع تحمل المخاطر والآفاق الزمنية لكل فرد.

ومع هذه الفرص الهائلة، يواجه الذكاء الاصطناعي في الأسواق المالية عددًا من التحديات. من ناحية، يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الخوارزميات إلى خلق فقاعات في الأسواق إذا تم استخدامها بشكل غير مسؤول، كما أن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا يزيد من مخاطر الاختراقات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي انتشار التداول الآلي إلى فقدان بعض الوظائف في قطاع التمويل، مما يتطلب إعادة تأهيل العمالة لمواكبة التطورات التكنولوجية. كما أن الخوارزميات قد تعكس التحيزات الموجودة في البيانات المستخدمة لتدريبها، مما يؤدي إلى نتائج غير عادلة.

لمواجهة هذه التحديات والاستفادة من الفرص التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، يجب على صناع السياسات والمستثمرين والشركات اتخاذ خطوات استباقية. أولاً، يجب تطوير لوائح واضحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الأسواق المالية لضمان الاستخدام المسؤول لهذه التقنية. ثانيًا، يجب الاستثمار في بناء القدرات البشرية القادرة على فهم وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ثالثًا، يجب تعزيز الشفافية في استخدام الخوارزميات لضمان فهم المستثمرين لكيفية عملها. وأخيرًا، يجب التركيز على الأخلاقيات لضمان أن تتوافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الأخلاقية والقيم المجتمعية.

ختامًا، يمثل الذكاء الاصطناعي قوة تحويلية في عالم الأسواق المالية، حيث يمكنه بناء أسواق أكثر كفاءة وشفافية وشمولية. ومع ذلك، يجب التعامل مع هذه التقنية بحذر وتبني نهج شامل يجمع بين الفوائد والمخاطر المحتملة لضمان تحقيق أقصى استفادة من هذه الثورة التكنولوجية.

أبرز المقترحات لتعزيز أداء البورصة المصرية

في ظل التحديات التي تواجهها البورصة المصرية، مثل انخفاض عدد الشركات المتداولة وضعف السيولة، تبرز الحاجة إلى تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز أداء السوق وجذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب. فيما يلي أبرز المقترحات لتحقيق ذلك:

- **حملات توعية مكثفة:**

- زيادة الوعي المالي، تنظيم حملات إعلامية واسعة النطاق لتوعية الجمهور بأهمية الاستثمار في البورصة وكيفية البدء في التداول.
- برامج تعليمية، إطلاق برامج تدريبية وورش عمل لتعليم الشباب والمستثمرين الجدد أساسيات الاستثمار في الأسواق المالية.
- تعاون مع الجامعات، إدراج مواد تعليمية عن الأسواق المالية في المناهج الجامعية لبناء جيل جديد من المستثمرين الواعيين.

- **حوافز ضريبية وجمركية:**

- إعفاءات ضريبية: تقديم إعفاءات ضريبية للشركات المدرجة والمستثمرين لتشجيع الإدراج وزيادة الاستثمارات.
- تخفيض الرسوم: تخفيض رسوم التداول والإدراج لجذب المزيد من الشركات والمستثمرين.
- حوافز للشركات الناشئة: تقديم دعم ضريبي وجمركي للشركات الناشئة والمتوسطة لتشجيعها على الدخول إلى البورصة.

- **تبسيط الإجراءات التنظيمية:**

- تقليل التعقيدات: تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية المطلوبة لإدراج الشركات في البورصة.
- تحسين الشفافية: تعزيز الشفافية في الإفصاحات المالية والإدارية لبناء ثقة المستثمرين.

- تسـهيل عمليـات الدمـج والاسـتحواذ: وضـع إطـار تنظيمـي مـرن لتسـهيل عمليـات الدمـج والاسـتحواذ بيـن الشـركات.

- **تطوير البنية التحتية التكنولوجية:**

- منصات تـداول إلكترونيـة: تطويـر منصـات تـداول سـهلة الاسـتخدام ومتاحـة عبـر الهواتـف الذكيـة لجـذب الشـباب والمسـتثمرين الجـدد.

- الـذكاء الاصطناعـي: اسـتخدام تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي لتحليـل البيانـات وتقديـم توصيـات اسـتثمارية دقيقـة.

- الأمـن السـيبراني: تعزيـز أنظمـة الأمـن السـيبراني لحمايـة بيانـات المسـتثمرين وضمـان سـلامة التـداولات.

- **شراكات إقليمية ودولية:**

- تعـاون مـع البورصـات العربيـة: تعزيـز التعـاون مـع البورصـات العربيـة مثـل بورصـة دبـي والسـعودية لزيـادة التدفقـات الاسـتثمارية.

- جـذب الاسـتثمار الأجنبـي: تنظيـم فعاليـات ونـدوات دوليـة لعـرض الفـرص الاسـتثمارية فـي البورصـة المصريـة.

- إدراج مشـترك: تشـجيع الشـركات المصريـة علـى الإدراج المشـترك فـي البورصـات الإقليميـة لزيـادة السـيولة والتعـرض الدولـي.

- **تحسين تجربة المستثمر:**

- خدمـات مخصصـة: تقديـم خدمـات استشـارية مخصصـة للمسـتثمرين الأفـراد والمؤسسـات لمسـاعدتهم فـي اتخـاذ قـرارات اسـتثمارية مدروسـة.

- منتجات مالية مبتكرة: تطوير منتجات مالية جديدة مثل الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs) وصناديق الاستثمار العقاري (REITs) لتلبية احتياجات المستثمرين المتنوعة.
- دعم المستثمرين الأجانب: توفير معلومات وخدمات بلغات متعددة لتسهيل مشاركة المستثمرين الأجانب في السوق المصري
- **تعزيز الثقافة الاستثمارية:**

- ندوات ومؤتمرات: تنظيم ندوات ومؤتمرات دورية لعرض الفرص الاستثمارية ومناقشة التحديات التي تواجه السوق.
- توعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ استخدام منصات التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات والنصائح الاستثمارية بشكل تفاعلي.
- تشجيع الاستثمار طويل الأجل: توعية المستثمرين بأهمية الاستثمار طويل الأجل بدلاً من المضاربة قصيرة الأجل.

ختاما، أن تعزيز أداء البورصة المصرية يتطلب جهودًا متكاملة تشمل تحسين البيئة التنظيمية، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وزيادة الوعي المالي، وتقديم حوافز استثمارية. من خلال تبني هذه المقترحات، يمكن للبورصة المصرية أن تعزز من جاذبيتها كوجهة استثمارية رئيسية في المنطقة، وتستعيد ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وتساهم في دعم النمو الاقتصادي في مصر.

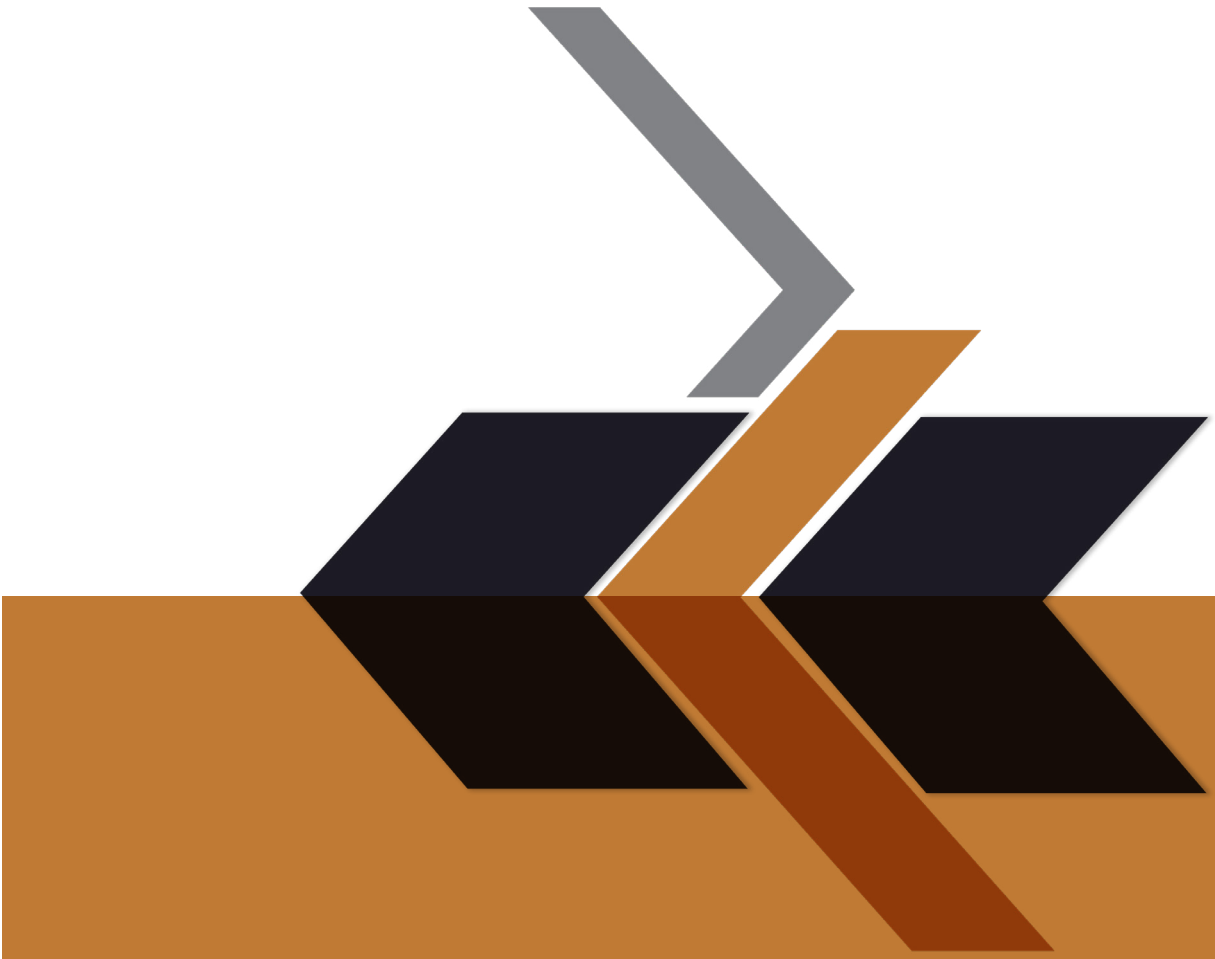

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg